



**المستشار/ علاء الدين فؤاد - وزير شؤون المجالس النيابية - رئيس اللجنة الوطنية
لصرف التعويضات لمتضرري النوبة - يستعرض أمام مجلس الوزراء ما أسفر عنه عمل
اللجنة. مجلس الوزراء يوافق على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بالتصرف
بالمجان في التعويضات العينية والنقدية**



استعرض السيد المستشار/ علاء الدين فؤاد - وزير شؤون المجالس النيابية - اليوم الأربعاء الموافق ٤ يناير ٢٠٢٣ خلال اجتماع مجلس الوزراء عمل اللجنة الوطنية لصرف التعويضات لمتضرري النوبة؛ وقرر سيادته أنه بناءً على توجيهات فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، فقد صدر قرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧١ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٩ بتشكيل اللجنة الوطنية المعنية بوضع قواعد وآليات تنفيذية لصرف التعويضات لمن لم يتم تعويضهم في الفترات السابقة لإنشاء السد العالي وما تلاها، برئاسة وزارة شؤون المجالس النيابية، وعضوية عدد من السادة الوزراء وممثلي الجهات والهيئات المعنية، وقد وضعت اللجنة القواعد والآليات التنفيذية لصرف التعويض، وصاغت نماذج عقود تملك الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المقامة عليها مساكن، والوحدات السكنية، كما صاغت شهادات حق الانتفاع بأراضي طرح النهر المقامة عليها مساكن.

وأضاف فؤاد خلال اجتماع مجلس الوزراء أن اللجنة عملت على تسليم سندات التعويض العيني و صرف التعويض النقدي للمستحقين للتعويض المستوفين لمستنداتهم. موضحاً أن اللجنة سبق لها فتح باب تلقي طلبات تحديد الرغبة من المستحقين للتعويض في المرحلة الأولى خلال الفترة من ٢٥ يونيو ٢٠١٩ وحتى ٢٠ أغسطس ٢٠١٩، وأعلنت عن فتح باب تلقي طلبات تحديد الرغبة من المستحقين للتعويض في المرحلة الثانية خلال الفترة من ١٧ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١، وقد تقدم خلال هاتين المرحلتين عدد (٧١٣٦) مستحقاً للتعويض بطلب تحديد الرغبة، من إجمالي عدد (١١٥٠٠) مستحقاً، وتم صرف التعويضات العينية والنقدية لعدد (٣٥٩١) مستحقاً، من إجمالي عدد (٤١٤٤) مستحقاً تقدموا بطلبات تحديد الرغبة خلال المرحلتين الأولى والثانية واستوفوا مستنداتهم.

كما قامت اللجنة بتلقي المستندات من المستحقين للتعويض المعلقين لعدم استيفاء مستنداتهم، وقد استوفى عدد (٤٦٧) مستحقاً لمستنداتهم من إجمالي عدد (٢٩٩٢) تقدموا بطلبات تحديد الرغبة خلال المرحلتين الأولى والثانية وجرى تعليق صرف التعويض لهم لحين استيفاء مستنداتهم.

وختم الوزير/ علاء الدين فؤاد مؤكداً أن ما أُتخذ ويُتخذ من إجراءات في ملف تعويض أهالي النوبة إنما يؤكد على جدية الدولة في تنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بتعويض من لم يسبق تعويضهم من أهالي النوبة، وأن هذه الإجراءات تتخذ في ظل متابعة لحظية من دولة رئيس مجلس الوزراء وتوجيهاته بالحرص على إجابة رغبات المتضررين من أهالي النوبة.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مجلس الوزراء قد وافق في اجتماعه اليوم على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بالتصرف بالمجان في التعويضات العينية والنقدية للمتضررين من بناء وتعليق خزان أسوان وإنشاء السد العالي ممن استوفوا مستنداتهم من الذين تقدموا بطلبات تحديد الرغبة سواء خلال المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية لتلقي طلبات تحديد الرغبة.

وبموجب هذا القرار سيتم تمليك عدد (٨٤) مستحقاً للتعويض للأراضي المقامة عليها مساكنهم، كل بحسب مساحة الأرض المقام عليها مسكنه، وسيتم تمليك عدد (٨) مستحقاً للتعويض وحدات سكنية من وحدات الإسكان الاجتماعي كاملة التشطيب وجاهزة للسكن بمحافظات القاهرة والإسكندرية وأسوان وفقاً لرغباتهم، فضلاً عن صرف مبالغ نقدية قدرها (٢٧،٩٠٠،٠٠٠) جنيهاً فقط سبعة وعشرين مليون وتسعمائة ألف جنيهاً لعدد (١٢٤) مستحقاً للتعويض ممن طلبوا تعويضهم نقداً بدلاً من الحصول على وحدات سكنية بواقع مائتين وخمسة وعشرين ألف جنيه لكل مستحق.

وبموجب هذا القرار أيضاً سيتم تمليك عدد (١٠٧) مستحقاً لمساحات من الأراضي القابلة للزراعة مماثلة للمساحات التي فقدها، مع جبر كسر الفدان لفدان لمن كان يملك دون الفدان، وذلك بمنطقة خور قندي بمحافظة أسوان بمساحة إجماليها (١٠٨) فدان تقريباً، وتمليك عدد (١١) مستحقاً للتعويض لمساحات أخرى من الأراضي القابلة للزراعة بمنطقة وادي الأمل بمحافظة أسوان بإجمالي مساحة (١٢) فدان تقريباً. فضلاً عن صرف مبالغ نقدية قدرها (٥،٧٤٠،١٩١) جنيهاً فقط خمسة مليون وسبعمائة وأربعين ألفاً ومائة وواحد وتسعين جنيهاً، لعدد (١٤٤) مستحقاً للتعويض ممن طلبوا تعويضاً نقدياً بدلاً من الأراضي الزراعية.